الخديو

— ١ —

وصل البريد الذي يحمل عدد الطّان المؤرخ في ٢٤ من مارس سنة ١٩٠٧ والمشتمل على حديث الجناب العالي[1] مع مندوب الجريدة المذكورة في قصر القبة. واليك تعريب ما قاله ذاك المندوب:

« لم يكن يدور في خلدي منذ بضعة أعوام حين كنت في مدينة ديفون وقابلت سموّ الخديوي متستراً في قصره الصيفي الصغير « بوتيه » — أنني سأتشرف برأى سموه مرة أخرى في مثل هذا الوقت القريب وهو مقيم بين رعاياه. ولقد طالما دعاني سموه لزيارة مصر ووصفها لي بأنها من أجمل بلاد العالم. غير انه لم يكن لديَّ وقتئذٍ شيء يدل على المهمة التي نيطَ بي قضاؤها.

« لقد قلت إنك ستأتي الينا » بهذه الكلمات المستحبة قابلني سموّه عند باب القبة وهو قصر سموّه الشتوي. وكان النهار وضّاح الجبين والحديقة ترسل من أنفاس الربيع روائح عطرية، وأشجار اللوز مزدانة بالأزهار، والعصافير تغرّد مبتهجة في أشجار الأكاسيا القائمة على طريق القصر في جوّ سماؤه نقية صافية من الغيوم.

ولقد كنا نود لو أن ما ترمز اليه الطبيعة ينطبق على الحياة العمومية في مصر، ولكن ما يجول في الصدور يقيم مشاكل بالغة منتهى الاشكال، فإن هفوات السياسة الانكليزية أحدثت استياءً شديداً في البلاد حتى أخذت الألسن تلهج برغبة سموّ الخديوي في التنازل عن سدّته لما تولى نفسه من الملل والضجر بما يظهره الانكليز من تجاهل سلطته. ولقد كثرت التقديرات والتخمينات على أثر ما أظهره سموّ الخديوي من التحفظ والصمت المستمر منذ سنوات طويلة. غير ان سموه عدل معي عن ذلك. واني سعيد باقتداري على نشر ما صرّح به هنا قال سموه.

.....

(١) نشر في العدد ٢٠ من الجريدة المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « حديث الجناب العالي مع مندوب الطان »

« ان ضرورات الحالة السياسية الخاصة جعلتني منذ زمن طويل أحجم عن الاعلان للملأ بما أشعر به في مسائل بلادي . ولكن ما دمت تقول ان سكوتي هو في الخارج أداة للرجم بالغيب ومثار للخطأ ، وما دمت اعلم أن هذا التحفظ يُفَسَّرُ في مصر نفسها بضروب مختلفة، فاني أغتنم فرصة زيارة صديق هو مندوب «الطان» لأفصح عن عواطفي وآرائي.

«أنا أحب بلادي حبًّا شديداً كجميع المصريين من كبيرهم الى صغيرهم ونحن متشبثون بأرضنا ، لأنها أشياؤنا وأملاكنا وموضوع حبنا، لا نستطيع أن نموت بعيدين عنها . فان المصريين لا يغتربون ولا يتركون وطنهم، واذا غابوا عنه فانهم يشعرون بتبريح الشوق والرغبة في الرجوع اليه . ولا أزال أتمثل نصب عيني جماعة من الفلاحين المساكين الذين لقيتهم في أثناء أسفاري، فان العيون تقرأ على جباههم آية الحزن البليغ والميل الشديد الى مرأى قريتهم في الدلتا أو في الوجه القبلي . ولقد كان منظرهم يؤثر فيَّ تأثيراً شديداً . واذا لم يكن لأولئك الفلاحين شيء من الفلسفة والعلم التاريخي ، فان لهم غريزة طبيعية تجذبهم نحو الوطن. وهذا الشعب المحافظ هو شعب نجاح . فإني تتبعت سيرهُ في سبيل الرقي يوماً فيوماً ودهشت من السهولة العجيبة التي يتلقى بها التعاليم الأوربية . اعرض على المصري أي شيء أردت،وأره اكثر الآلات ارتباكاً في تركيبها، أو أكثر المعدات اتقاناً واكتمالاً ، فهو يتعلم كيف يستخدمها بلا ابطاء . ولقد رأيت في معاملنا العمال المصريين يديرون معدات بالغة منتهى الدقة ، وكان المهندسون يقولون لي معجبين « ان جميع العمال عندنا من الوطنيين ، وأنهم تدربوا على العمل في بضعة أسابيع فقط » . وقد استخدم هذا العقل أيضاً في ترقية التمدن الحديث بالقطر المصري فتعوَّد الشعب الأحوال والظروف الجديدة وألفها سريعاً . فهو يفهم ويستفيد ، وان اليوم الذي يصبح فيه الفلاح المصري مضارعاً لفلاح أي بلد من البلدان المتمدنة أصبح قريباً» .

« أما المالية المصرية فقد أصبحت على قواعد ثابتة وعادت ثقة أوربا بنا ، حتى أصبحت القاهرة والاسكندرية من أهم المدن المالية في العالم . وقد زال القلق الدولي من جهة الدَّيْن المصري ، وحان الوقت الذي يجب أن نصرف فيه كل جهدنا، لا في انجاح الأهالي المادي فقط، بل في سد حاجاتهم العقلية والأدبية، واني لا أرى أمراً أهم من ذلك » .

« ولقد أخطأ من قال ان المطالب الوطنية تحوَّلت الى حركة عدائية على الأجانب والى حركة تعصب . فاني أنكر هذا القول بجميع قواي ، لأن الأمة المصرية طيبة الأرومة من طبيعتها ، وهي مستقيمة محبة للشغل والتساهل، فمتى عوملت بلطف ورفق عرفت كيف تقابل تلك الثقة ، وان التساهل من القواعد الكبرى في ديننا ، والقرآن يعلمنا أن نحترم جميع

الأنبياء سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، ونحن جميعاً متمسكون تمسكاً شديداً بديننا ، ومحافظون على تعاليمه » .

« كن على ثقة بما أقول . اني سافرت كثيراً ولو كان جميع الناس يدققون في المحافظة على قواعد دينهم الأدبية كالمسلمين ، لكان الشر أقل مما هو عليه الآن في العالم . واني أريد بهذا دحض تهمات التعصب التي تغضبنا أكثر مما أقصد تعظيم جنسنا »

« لقد أكدوا أيضاً اني أريد اعادة السلطة الشخصية لأنفذها على الطريقة الشرقية ، وأني أريد أن استرجع العادات الاستبدادية كما فعل بعض أسلافي. فأنا أرد على هذا القول بأن تربيتي كانت كلها في أوربا واني عرفت ضرورة المشاركة بين الأمة وعاهلها ، لضبط ادارة البلاد وجلب الخير لها . فان السلطة الاستبدادية — لو وجدت — لكانت حملاً ثقيلاً على عاتقي ، ولو كانت كل أفكاري متجهة الى اشباع مطامعي الشخصية لما كانت الخمس عشرة سنة من ملكي سوى آلام طويلة لا تطاق . بيد أني أعتقد انني اشتغلت بكل قواي لخير بلادي وهذا هو الذي أيد شجاعتي في الساعات العصيبة . ولقد كنت على الدوام أترك شخصيتي ولم أتبع سوى خطة سياسية واحدة ، هي مساعدة كل من يعمل لخير البلاد . فاني لم أعارض قط في اتخاذ تدابير كنت أعتقد انها نافعة لمصر ، ولم أستخف قط بنصيحة من النصائح » .

ثم تطرّق سموه الى الكلام عن أعماله في مربوط التي صرف فيها كثيراً من وقته وجهده وذكر أنه يرغب في مد السكك الحديدية نحو طرابلس الغرب رغبة في مصلحة مصر ، وان يساعد بنفسه في مشروع عظيم أي وصل القاهرة بطنجة في يوم من الأيام .

وختم سموه الكلام بقوله لمندوب الطان « قل للفرنسويين ليأتوا الينا عدداً عظيماً ، فنحن لا ننسى ما فعلوه لنفعنا ، ولا نزال نحبهم » .

(الجريدة) : نقول ان لهذا الحديث الخديوي ثلاثة أطراف . أحدها أنه يعلم أن عادة الملوك والأمراء لا يصرّحون بالقول تصريحاً إلاّ بعد أخذ رأي رجال حكومتهم فيه ، فاحترز عن ذلك حفظه الله بأنه لا يحب أن يفسّر سكوته بأنه غير راضٍ عن الحالة الحاضرة ، أو انه في خلاف مستمر مع أولي الارشاد . أراد أن يعلن الى الملأ عواطفه حتى لا يبقى للتكهن ولا للخطأ محل — على أن ما ذكره ليس من قبيل التصريحات التي تلزم الحكومة بعمل بعينه أو تظهر نية من النوايا التي تحرص الحكومات على عدم اذاعتها . وليس يوجد فيما ذكره مرمى الى شيء جديد .

وهذا الطرف من حديث سموه لا يفسر عند حسن الظن إلاّ بأن الأمير يريد أن يثبت للملأ المصري والأوربي بأنه متفق مع الحكومة . ولا شك في أن اتفاقه معها على ما فيه

مصلحة البلاد هو اكبر ضمانة لخير مصر خصوصاً متى أضيف الى ذلك العبارة الأخيرة التي ختم بها المقال وهي : « إني لم أرفض قط نصيحة من النصائح » .

الثاني : قاصر على حال وصف البلد لمن لا يعرفه وصفاً يطابق الواقع من ان المصري مستقيم الميل سليم الذوق، زكي العقل، وانه في غاية الاستعداد للمدنية وانه يعوزه الترقي الأدبي وان القوى منصرفة الى إنالته اياه ، وان المالية المصرية قد حسن حالها . فيجب أن تحوّل قوى التمدين أكثرها الى الترقي الأدبي . ولا خلاف في هذا الوصف بين ما ذكره سموّ الأمير وبين ما يظهر من تقارير الحكومة المصرية وأعمالها وتقارير جناب لورد كرومر نفسه .

الطرف الثالث : ان سموّ الأمير ينكر على من يقولون بوجود التعصب الديني في مصر قولهم — وانه يبرأ من تهمة حب الاستبداد بالسلطة دون الأمة ، بل هو يرغب مشاركتها اياه في الحكم — فاما التعصب الديني فإنكاره واجب على المنصف لأنه غير موجود في الواقع . وأما حبه مشاركة الأمة إياه فليس معناه عند من يفسره بحسن نية ان الأمير يشارك في الرأي حزباً بعينه ، بل أولى به أن يفسر بأن الأمير وحكومته متفقان على مشاركة الأمة اياها في العمل ، بدليل أن الحكومة ورأسها سموّ الأمير تميل الى توسيع اختصاص مجالس المديريات (كما ذكرنا في الجريدة أمس) ولا يبعد أن ذلك يتدرّج الى توسيع اختصاص المجالس الأخرى النظامية، حتى يؤول الأمر بالتدريج الى مشاركة حقيقية فعلية . وهذا لا يستفاد منه مطلقاً ان الأمير يعضد حزباً بعينه ، اذا كان القول بالتعضيد مستفاداً من هذا التصريح .

على أن لفظ المشاركة الذي عبر به سموّ الأمير لا ينصرف الى المجلس النيابي لأنه متى وجد المجلس النيابي لم يكن في الأمر مشاركة فعلية . إذ مجلس النواب متى وجد أخذ من الأمير كل سلطة .

تلك هي أطراف الحديث الخديوي ، فما الذي فيها مما يؤدي بالتيمس الى أن تحمل على الأمير حملتها الأخيرة التي نشرت ملخصها « الأجبشن ستندرد » وما الذي يمكن أن يسوء المحتلين منه الاّ عدم إطراء الحكومة اطراء صريحاً كعادة الملوك والأمراء في أحاديثهم . على أن العبارة الأخيرة لسموّه من أنه يعمل بالنصائح التي ينصح بها لا تفسر الاّ بأنه يعترف لمجموع حكومته ولمصالحه ، بأن الخير الذي وصف البلاد فيه ، هو من آثار عمل حكومته بنصائح المحتلين بالضرورة .

وعلى ذلك فانا نرجو محتكري الوطنية أن لا يزيدوا في الطنبور نغمة ، وان يقلعوا لمصلحة الأمة عن الشغب المؤدي الى سوء الظن بين الجناب العالي وبين حكومة الاحتلال ، أو بين الأمة وبين الحكومة ، فإن حسن الظن هو الطريق الوحيد لتحقيق المطالب السامية.

— ٢ —

دار هذا الحديث بين الجناب العالي[1] والمستر ديسي الكاتب المعروف قبل سفره الى لندرا . ثم ورد أمس تلغرافيًّا على الايتندار اجبسين بجملته كما ذكرت . وهذا تعريبه :

إني تشرّفت بدعوة الجناب العالي الى محادثته قبل سفري من القاهرة . وإن بيني وبين سموّه من العلاقات الودية ما كان بيني وبين أبيه الخديو توفيق وجده الخديو اسماعيل فكنت ألقى الملاطفة والانعطاف الراسخ من الجدّ والأب والحفيد ولو لم ألقَ غير هذا كله لكان لديَّ من البواعث ما يحملني على تلقي تلك الدعوة الخديوية بالترحاب . وفوق هذا انني كنت أشعر شعوراً شخصيًّا بأن الرأي العام البريطاني يهتم بمعرفة رأي الجناب العالي في شأن الحالة السياسية الحاضرة بالقطر المصري وجميع الذين سمعوا الخطبة الوجيزة التي ألقاها سموّه في أثناء المأدبة التي أقيمت اكراماً له في غلدهول ايام زيارته الأخيرة للندرا — يعلمون أن سموه يتكلم الانكليزية بسهولة ويعبر فيها عن آرائه بعبارة صحيحة كل الصحة . ولكني أظنه يفصح عن أفكاره باللغة الفرنسوية بسهولة أكثر من السهولة التي يتكلم بها الانكليزية واذا خاطب أحداً يتكلم بلغة القرنسويين فانه يفضل الكلام بها كجميع الشرقيين على التقريب. ولقد جاوز سموّه الثلاثين قليلاً وبدأ السمن يظهر على جسمه فزاد ما بينه وبين جده اسماعيل من الشبه الشديد وهناك وجه آخر للشبه بينه وبين جده وهو اعتداله في الكلام عن جميع الناس حتى الذين يعتقد انهم فعلوا ما يكدر صفاءه ويوجب استياءه . فاني أستطيع أن أقول — وأؤكد قولي — بأن اسماعيل لم يكن ليفوه بكلمات الاّ نادراً جدًّا عن الذين ساعدوا على خلعه، بل كان يجتنب تلك الكلمات في سنوات نفيه ، وهو متصدع الفؤاد من الجزع ، ملتهب الصدر شوقاً الى مصر . وما يقال عن اسماعيل باشا من وجه الاعتدال يقال عن سموّ عباس الثاني فقد لحظت ان سموّه وان يكن يتكلم بحرية عظيمة ظاهرة، فانه لم يشر قطّ أقل اشارة شخصية الى سبب من أسباب الاستياء التي حصلت له أو اعتقد أنها حصلت له مدة الحكم الذي انقضى الآن (أي مدة حكم اللورد كرومر) والذي لم تكن تقدر الوكالة البريطانية على انفاذه بدون أن يحدث لسموّه سبب للاستياء .

---

(١) حديث الجناب العالي مع المستر ديسي نشر بالعدد ٦٦ من الجريدة الصادر في ٢٧/ ٥ / ١٩٠٧

ولقد صرّح بأن ممدوح يقدّر قدر الخدمات التي أداها اللورد كرومر للقطر المصري بما أعاده من ثقة الماليين بمصر وما أظهره من المساعدة في أعمال الري ، فكانت خطته وسيلة لتقدم البلاد في سبيل النجاح المادي ويعتقد ممدوح أن نجاح البلاد المادي ينسب الى ارتفاع أسعار القطن في السنوات الأخيرة بقدر ما ينسب حسن نظامه الاداري .

أما الاحتلال العسكري في مصر فيظهر لي أن ممدوه تكلم عنه كلام رجل عاقل، فهو يعترف بأن طبيعة الحال أدّت الى هذا الاحتلال ولكنه لا يفصح عن أي رأي شخصي متعلق بتفضيله حل المسألة المصرية على طريقة أخرى . ويقول أن مصر كانت ذات ثروة عظيمة وضعف عظيم فلم يكن لها مندوحة عن السقوط تحت حماية دولة أوربية عظيمة وكانت بحيث لو خرجت الجنود الانكليزية من وادي النيل لجاءت بالضرورة دولة أجنبية أخرى لاحتلال محلها . وليس في وسع دولة من الدول الأخرى أن تفعل ما فعلته انكلترا لانجاح مصر من الوجهة المادية. ويعتقد ممدوه أن هذا الرأي هو بالاجمال رأي رعاياه المصريين حتى أولئك الذين يريدون استقلالاً أعلى من الاستقلال الحاضر في داخلية البلاد وهم مقتنعون بأنه اذا كان لا بدّ من بقائهم تحت حماية دولة أجنبية فلا يرون نفعاً في استبدال الحماية الانكليزية بحماية أخرى .

وإذا صحت نظراتي في تفسير كلامه المقرون بشيء من التحفظ ، والاحتياط فاني أميل الى الاعتقاد بأن ممدوه لا يرجح حدوث تقدمهم من العلاقات الموجودة الآن بين الدولة الحامية والدولة المحمية . فان انكلترا — كما ألمع ممدوه — وجدت في مدة احتلالها فرصاً عديدة لتحويل الاحتلال الموقت الى حماية معلنة بموافقة الدول الأوربية الأخر . وممدوه يعترف بأن انكلترا كانت تظهر حسن القصد باعلانها تكراراً انها لا تنوي أن تبقى على الدوام في القطر المصري . غير أنه لم يفت الجناب العالي ان كل رفض أحجمت به انكلترا عن الاستفادة من إحدى تلك الفرص ، كان يدل على أن هدم الطريقة الحاضرة التي تسير الحكومة الخديوية عليها تحت مراقبة المستشارين الانكليز هو أمرٌ صعب تزداد صعوبته يوماً فيوماً . ولا يمكن حدوثه بدون معارضة الدول . وهب ان انكلترا ميالة الى تغيير تلك الطريقة في الحكم فان ممدوه لا يستطيع أن يدرك وجه النفع الذي تؤمله انكلترا من تغيير طريقة تمكنت انكلترا بفضلها من الحصول على السلطة العليا ، بدون أن تتحمل المسؤولية مباشرة .

ثم قال لي ممدوه ما يفيد أنه لم يأت ولن يأتي شيئاً يجيز القول بحق وصواب « انه دسّ الدسائس على الاحتلال أو على نفوذ انكلترا في مصر » . ثم ذكر لي ممدوه هنا انه منذ ارتقى الى الأريكة الخديوية لم ير من جلالة السلطان سوى أعظم انعطاف وملاطفة وانه يحترم جلالة السلطان عبد الحميد كرئيس روحاني للدين الاسلامي الذي يتمسك به ممدوه أشد تمسك.

ثم صرّح سموّه بأنه لم يؤيد قط رأياً من الآراء التي يمكن أن تكون قد جالت في رؤوس بعض رجال الاستانة عن اعادة السيادة التركية الى شبه جزيرة سينا[1]. وقال مهما يكن مركزي كخديو فلا يستطيع أحد أن ينكر عليَّ انني مباشرةً من نسل محمد علي مؤسس الأسرة المالكة فلا يمكن اذاً أن يدور في الخلد انه — ولا سيما هو — يحلم بهدم ما بناه جده الشهير ليعيد مصر الى سلطة الحكومة التركية.

ثم تكلم سموّه بأقوى عبارة عن شكر لجلالة الملك ادوارد السابع لما رآه من اكرامه ومجاملته وأعرب عن حبه واحترامه له وذكر انه لو كان يستطيع لما تأخر عن زيارة انكلترا في كل صيف لا للدلالة فقط على صداقة شخصية، بل للدلالة على معرفة سموه قدر الاتحاد الوثيق العرى بين انكلترا ومصر التي هي تحت الحماية الانكليزية[2] حماية اذا لم تكن معلنة رسمية فهي ضمنية فعليَّة.

اما الأزمة الحاضرة فلم يقل فيها سموّه شيئاً على التقريب، ولم يفه ببنت شفة انتقاداً على اللورد كرومر أو سياسته بل مدح استقامته ومقدرته وأسف لأن مفاجأة المرض اضطرته إلى قطع سلسلة أعماله الطويلة كمعتمد لبريطانيا العظمى. وأظهر ارتياحه الشخصي الى نصيحة جناب اللورد بتعيين السير إلدن غورست خلفاً له، وذكر أنه لما كان جناب السير غورست مستشاراً للمالية كانت العلاقات بينه وبين سموّه ودادية مستحبة.

ثم بسط لي سموّ الخديو بلا تفصيل القاعدة العامة التي يرتئي جعلها أساساً لمجرى العلاقات بين الحكومة الفعلية والحكومة الشرعية وتلك القاعدة هي التعاون الودادي بين

---

(١) كانت سيناء أرضاً عثمانية لان الحدود لم تعين بين مصر وهذا الصقع باعتبار أن جميعها أرضاً عثمانية. فانتهز لورد كرومر فرصة أن السلطان أراد وصل العقبة بمكة حديد الحجاز الى عمان وأثار مشكلة سياسية حادة أرسل سير ادورد غراي بسببها انذاراً نهائياً لتركيا وضمت سيناء الى مصر. وحدث ذلك في سنة ١٩٠٦. واذا أردت التوسع فانظر مذكرات بلنت:

My Diaries p. 138, 139, 141, 144. 146, 150, 151, 156, 157, 168, 169, 170, 185 ; The Akabah Quarrel, Letter from Mr. Blunt W. Sir Edward Grey, 9 th may, 1907.

وكل هذا في الجزء الثاني من ذلك الكتاب.

(٢) قول الخديو عباس في سنة ١٩٠٧ لمستر ديني: «ان مصر . . . هي تحت الحماية الانجليزية، حماية اذا لم تكن معلنة رسمية فهي ضمنية فعلية» . . قول في غاية الحكمة وأرجح أن سموه لم يرد بذلك إلا رد دعوى الانجليز بأنهم احتلوا مصر بحسن نية وأنهم يريدون الجلاء لما يحين وقته، ورمى بذلك «تنبيه الرأي العام لحقيقة السياسة الانجليزية».

الفريقين[1] . ثم أفصح عن اقتناعه بأن القنصل الانكليزي الجنرال أيًّا كان يهتم بنجاح مصر بقدر اهتمام سموّه .

وقال ان الشعب في البلاد المصرية مثل كل شعب في البلاد الشرقية لا يمكنه أن يتصوّر الحكومة في غير شخص الحاكم كالخديو نفسه . وان سموّه مثّل الحكومة الشخصية على شكل يعجز عنه أي قنصل جنرال أجنبي . وسموّه يعتقد أن مجرى الأحكام يكون أسهل عما نرى إذا كانت الادارة الوطنية والادارة الأجنبية تشتغلان يداً واحدة

وكل ما أستطيع قوله هو أن سموّ الخديو أكد لي أنه إذا سئل رأيه في مسائل تتعلق بالعادات والقوانين والمصالح صرّح بأن رأيه هو ضرورة المحافظة على قواعد العدل التي أقيمت في العهد البريطاني، فان العدل البعيدُ عن الخوف والمحاباة هو — على رأي سموّه — الواجب المتحتم على كل حاكم .

ثم شكا الجناب الخديوي من الجرائد الانكليزية التي أتهمته تهمات معينة ولما كذّبها تكذيباً صريحاً علنيًّا ، لم تعتذر الى سموّه .

(١) يقصد سياسة الوفاق : انظر باب سياسة الوفاق في هذا الكتاب .

— ٣ —

كان من المنتظر قبل الآن أن يزور سمو خديوينا المعظم[1] لوندرة في هذا العام لأنها نتيجة تكاد تكون لازمة لدلائل الوفاق بين سموّه وبين الادارة الانكليزية في مصر بعد ذلك الجفاء الطويل الذي صببته سياسة اللورد كرومر. وان من لا يزال يعلق بذهنه أثر من حديث سموّه مع المستر ديسي خصوصاً ما يتعلق منه بالروابط التي خلفتها الظروف بين مصر وبين انكلترا يجد أن زيارة سموّه للوندرة ليست من الأمور الفجائية التي يصح التظنن في أسبابها أو يخشى من نتائجها. كلاّ انها نتيجة طبيعية للوفاق الذي اشتهر أمره ودلّ عليه الحسّ. فمهما يكن من تخمين بعض المفكرين فانا لا نرى لهذه الزيارة الودية أهمية سياسية يكون من ورائها تغيير الحالة الحاضرة في مصر الى حال أخرى. وكل ما يمكن أن تنتجه هذه الزيارة من النتائج — ان كان لها نتيجة سياسية — هو أن تفسح الادارة الانكليزية للسلطة الشرعية مجال الاشتراك معها في تصريف الأمور التي لا تضر قاعدة الاحتلال ولا تنفع في انماء سلطة الأمة والاعتداد برأيها في الأعمال العامة أكثر من الآن. ذلك لأن كل ما تنتظره الأمة من نتائج أعمال سموّ الأمير وأعمال المصريين لدى الانكليز انما هو الدستور. وقد عرف فيه آخر رأي الانكليز وما العهد ببعيد عن تقرير السير إلدن غورست وتصريحات الحكومة الانكليزية في البرلمان. تلك التصريحات تدل بوضوح على أن انكلترا لا توافق الآن على منح الدستور، ولا توافق على الحكومة الذاتية، ولو على شكل استبدادي، أسنى أن يكون الحكم في مصر للسلطة الشرعية والوزارة الأهلية والموظفين المصريين. الزيارة لا يترتب عليها تقرير العمل في مصر على غير ما قضت به تلك التصريحات فلا يمكن أن تأتي بنتيجة ذات

١ — نشر بالعدد ٣٧٥ من الجريدة في ٢ من يونيو سنة ١٩٠٨ بعنوان « سفر الجناب العالي »

أثر سياسي جدّي على أي حال . كذلك لا يمكن أن تكون زيارة سموّه من شأنها أن يخشى منها على المصالح المصرية لأن سموه حفظه الله يعلم مقدار اخلاص أمته له وتعليقهم آمالاً كباراً بنياته السامية ومقاصده النافعة . ولأن الحالة الحاضرة هي من طبيعتها ألاّ تقبل التحول إلاّ الى أحسن منها . فماذا يخشى الناس من تغيير حال هو أسوأ ما يكون : حكومة ذات سلطة باطنة لها كل التصرف، وسلطة ظاهرة لا تملك من أمرها شيئاً . حكومة لا تخشى ان يشتهر عنها انها تأبى على الأمة أن تتعلّم على نفقتها الخاصة كما هو حاصل الآن من توقف الحكومة في اجابة مطالب لجنة شورى القوانين . حكومة يبين عليها أنها تعتبر صوت الرأي العام صرخة في واد لا يقام لها في التشريع وزن .

* * *

من أجل ذلك لا نجد محلاً لأن نعلق أهمية سياسية على زيارة سموّه لانكلترا تزيد عن الأهمية السياسية التي علقناها على اتفاقه مع جناب المعتمد البريطاني هنا من عام أول. بل أولى بتلك الزيارة أن تعتبر زيارة ودادية تقوّي روابط الوداد والوفاق بين سموّ أميرنا وبين جلالة ملك الانكليز .

وإنا نرجو الله لسموّ أميرنا المحبوب ، سفراً سعيداً ، مقروناً بالصحة والعافية ، وعوداً أحمد .

— ٤ —

احمد شوقي بك الشاعر [١]

فهم الناس من حديث شوقي بك[٢] الشبيه بالرسمي أن عابدين تعترف للانكليز على مصر بشيء من الحقوق أو على الأقل أن الانكليز قد أصبحوا شركاء لسموّ الخديو في حق الحكم. في حين أن شوقي بك يقول في حديثه أن جلالة السلطان يعتبر أمر البرلمان المصري من الحقوق الخاصة بسموّ الخديو. فكأن شوقي بك يريد أن يقول في معرض الاعتذار للمصريين عن الجناب العالي أو عن عدم استعداد سموّه الى منح الدستور ان الاحتلال الانكليزي الذي لم يبق لسموّ الخديو سلطة فعلية ذات أثر حقيقي في حركة الحكومة والذي قصر سموّه على حيازة الحقوق الشرعية دون استعمالها أن هذا الاحتلال أصبح شريكه في تلك الحقوق الشرعية أيضاً، لأن منح الدستور هو تنازل من قبل الأمير عن بعض حقوقه الشرعية، فاذا علق سموّه هذا التنازل على رضى الانكليز، كان معناه أنه معترف بأن للانكليز حقوقاً على مصر.

وإنا نحن أصحاب البلاد وساكنيها ننكر على الانكليز أي حق من الحقوق على مصر وننكر عليهم أن احتلالهم الفعلي الذي لا أصل له من القانون، يمكنه أن يكسبهم أي حق علينا أو على بلادنا. ويصدقنا في هذا الانكار جميع الدول الأوربية والقانون الدولي والانكليز أنفسهم لأنهم الى اليوم لم يدّعوا أنهم كسبوا حقًّا من الحقوق. على ذلك لانخشى نتيجة سيئة من حديث شوقي بك الشبيه بالرسمي فيما يختص بهذه النقطة، نقطة اعتراف عابدين بحق للانكليز على مصر. ولتطمئن قلوب الذين ظنوا أن هذا الاعتراف هو نتيجة من نتائج سياسة الوفاق التي لم تر الأمة منها خيراً الى الآن.

---

(١) نشر في العدد ٤٧٤ من الجريدة في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «تكوين الحركة الوطنية»

(٢) احمد شوقي بك أمير الشعراء، وكان شاعر البلاط، واشتغل بالسياسة قليلا ثم ولى وجهه الله.

غير أن شوقي بك ذلك الشاعر المطبوع القديم والسياسي الجديد، أراد بحريته صرف الأمة المصرية عن طلب حقوقها من الجناب العالي فوضع سيده بهذه التصريحات في مركز كان مركز السكوت خيراً منه . لأنه إذا كان الانكليز شركاء لسموّه في حق منح الدستور فيما يخصه لظهر ذلك بالأعمال الحسية . ألم يرفض سموّه طلب الجمعية العمومية تأليف مجلس النواب إذ كان يرأس مجلس النظار ، أم هل طلب سموّه حفظه الله من رجال حكومته أن يحضروا مشروع الدستور أو النقط الأساسية فيه ليدور عليها البحث بينه وبين الانكليز الذين جعلهم شوقي بك له شركاء في حقوق الخديوية المصرية ؟ وهل أظهر سموّه من الغضب لامتناع الانكليز عن موافقته على الدستور ما أظهره في فرصة وزارة نخري باشا[1] أو فرصة حادثة الحدود ؟ إذا لم يكن شيء من ذلك فهل يعرف شوقي بك وهو اللسان السياسي للسراي، بأي واسطة يمكن للأمة أن تثق حقيقة بأن سموّ الخديو مستعد لمنح الدستور أم يكون حديث شوقي بك هو حديث أريد به النتيجة التي أريدت من سؤال المستر « ماكنيل » في البرلمان الانكليزي حين اشتدّ المصريون في طلب مجلس النواب في الربيع الماضي إذ وقف المستر ماكنيل في المجلس يسائل ناظر الخارجية الانكليزية عما إذا كان الخديو يستطيع منح الدستور بغير رضى الانكليز. قال ذلك بالضرورة ليسمع صوته من لوندره الى المصريين، حتى يلتمسوا العذر لسموّ أميرهم الذي لا تزال حكومته شخصية في القرن العشرين . إن كانت النتيجة التي أريدت من حديث شوقي بك هي عين النتيجة التي أريدت من سؤال المستر ماكنيل، فقد صدق الذين قالوا في هذا الصيف ان سياسة الوفاق تنحصر في توسيع السلطة الشخصية لسموّ الأمير بعض الشيء في مقابل أن يرضى سموّه عن تصرف الانكليز في مصر، فتسكن الحركة الوطنية وتقبر مطالب الاستقلال .

(١) انظر تعليق في ص ٧٢ من هذا الكتاب